

لحم بعض من ضاعت بالاحتلام ضمن لأن الفتحة إذا انحلت ناسترت الدلم الخارج ولا يستعز بخلاف العكس فإنه
تتأثر بكم ينشعر في الرابع وتبعه النور وكذلك الاحتجاب وهو شك لأن المأمور به مطلق الربط فإذا
أتى بوجوبه لا ينظر إلى جهة التامين بخلافه إذا عمل له المأمور به فقلت وما استشكل الرابع ويتبع
الفتوي به وبإذن أن الربوة في قياس ما قاله الاحتجاب أنه لو قال الموضع للموضع احتفظ في قول
البيت فوضع في الربوة منه فاهتمت عليه أنه بعض لأنه لو كان في غيرهما سلم ومعلوم أنه يوجب
والله أعلم ولو اودعه دراهم في طرفي أسوق لم يقبل الربط في حرك ولا مسك في يده في الربط والكم
وامسك في اليد فقد بالغ في الحفظ وكذا وجعل في يديه وهو ضيقها واسع ورزقه ولو مسك
باليده لم يربطه لم يضمن إن أخذها فاصب ويضمن إن نكثت بغضلة أو نوم ولو ربطها في كره ولم
يمسك يده في قياس ما تقدم أن ينظر إلى كيفية الربط وحركة الكرف ولو وضعها في الكم ولم يربطها
فستقتط نظران كانت خفيفة لا يفتنح لم يضمن في المذهب ولو وضعها في كره وعلمته
لم يفتنه ضمن **قرع** اوده شيئا في سوتحه ثم قال احتفظ في يديك يديتي إن عمى البيت
ويحفظ فيه فإن آخر بلاه دلت ضمن لنفسه ويقيس بما ذكرنا بقية الصور **قرع** أو
خاتم أو يقبل شيئا فإن جعله في غير الخصر لم يضمن إن كان رجلا فخلع المرأة لا يضمن الخصر في حقه
كالخصر في الرجل وإنما جعله في الخصر لقبيل يضمن لأنه استعمال وقيل إن قصد الحفظ لم
يضمن وإن قصد الاستعمال ضمن وقيل إن جعل قصه الظاهر ضمن بالاحتلام في قول المحتاب
أنه بعض مطلقا إلا إذا قصد الحفظ والله أعلم بالسبب الثامن **التمريض** لأنه ما سوي الخبر عن
أسباب التلف فلو أخر الأثر في موضع القرعة وأجعلها في غير موضعها ضمن ولو جعلها في موضع آخر
ثم نقلها إلى موضع آخر فلا ضمان ولو علم بالوديعة من بصادر المالك واخذ مواله ضمن ولو صبرها
ناسيا ضمن على الاحتجاب لنفسه ولو أخذ الوديعة ظالم لم يضمن كما لو سرق ولو علم بالعلم الموضع
بغير الدليل بالوديعة لأنه دومة بالانكار كما لا يخفى بل قد يركب الدعوى التي تضمن لنفسه
وإن أكره خلقه الظالم جاز له أن يجلف لصلى في حفظ الوديعة فتلازمه الكفاة على المذهب وإن
أكره على اللفاظ بالطلاق بغيره من اللفظ والأثر فإن أقرضه وسلم ضمن على المذهب لأنه لا قوة
زوجته بالوديعة وإن حدثت بطلاق مطلق زوجته على المذهب لأنه في الوديعة بزوجته

بالمعقولة

سبح

السبب التاسع جود الوديعة فإذا طلب بما لا يخرجها من خير مصلحتها **قرع** في الوديعة
لا ودية لا عند عدل كما أنزل وأما جوا لسؤال عن المال فلا ضمان سوى كسركه **قرع** المالك
أو عيبته لأن أخفها المبلغ في حفظه والله أعلم **قال** **وقول الموضع مشغول ورواه على الوديعة**
إذا قال للمستودع للموضع رد ذلك الوديعة فالتقول قوله بعينه لقوله تعالى وليرد كما كان
أبقرما نته أمره بالوديعة انتهى جود الوديعة قولك من جوابك لأنه لو لم يملك كرك لا يمشى إليه كما في
قوله تعالى فإذا دعيتهم في الموامم فانهدموا عليهم قال القاضي أبو الطيب لأنه يصدق في الملك
تقاعا فكذا في الوديعة أشكال مخرجها إن لم تكن للمستاجر القول قولها في اللطف دون الربوة
العرايين والله أعلم **قال** **وعليه أن يحفظها بخير** إذا قيل الوديعة لوديعة لوديعة لأن المقصود
وقد التزمه ويجب عليه أن يحفظها في حرز مثله لأن الإطلاق يقتضيه فهو يضع الوديعة في الصناديق
والقاعات والبيوت والمخيم في صحن الدار ويجوز ذلك والله أعلم **قال** **وإذا اطلب من المال**
ص الله فطمنا أصلها الموضع بالوديعة يجب عليه الرد لقوله تعالى إن الله يامركم
أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها فإن أخر بلاه دلت وتلفت ضمنه فتعديه وإن كان يوزر قولا فله الرد
مثل كونه بالبيع لم يثبت فتح للمرخصين إذا كان في صلاة أو فضا حادثة أو غيرها أو أكل حمام
أو ملازمة عن ثم مخاف هوها أو مجيشي المطر بالوديعة في موضع آخر فله الرد كما في الناحية أو الاحتجاب
ولا يضمن فطره في يد كل امرأة والله أعلم **قرع** في قتل أو الفعل لو ترك حماره وصح بخاره قال
القاضي احتفظه كبل لا يخرج وكان الحمار يتطرق في بعض عقابه فلا ضمان لأنه لم يقصر الحفظ
العناد في قفناه وكما لصاحبه خسين أن الثياب في مسلح الحمام إذا سرقته والحجر في جالس مكانه متيقظ
فلا ضمان عليه وإن علم أو قام من مكانه ولم يترك تابها ضمن وعلى الحمار الحفظ إذا استخفظ وإن
لم يسيخه فحركه القاضي حسب عن الاحتجاب أنه لا يحتفظ عليه في الرد عند يجب العادة والله أعلم
قرع إذا وقع في بيت الموضع أو خزائنه حين وفاد راي نقل امتعه وأخر الوديعة فأخفت
بعضها ولم يكن غيرها الأوراب والسفن في نقلها فأخترت فآخرت الله أعلم **كتاب**
الدين العفو بجمع من نصية مملو ضهر العرف وهو التذرية لأنه تعالى ينصرف ما وصفت
أي قد تم وكافوا والجاهلية بورتون الرجال دون النساء والكبار دون الصغار وبالطهارة

بالمعقولة